

توزيع الصلاحيات في النظام السياسي الفيدرالي الأمريكي

Distribution of powers in the American federal system

م.د. حيدر فوزي صادق الغزي
جامعة كربلاء / كلية الطب

" الملخص "

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية كدولة فيدرالية منذ تأسيسها و إعلان الدستور الاتحادي فيها عام 1787 النظام السياسي الرئاسي، وقبل التصديق على الدستور جرى توزيع الصلاحيات بين الاتحاد والولايات من النواحي التنفيذية والتشريعية والقضائية، حيث اعتبر هذا التوزيع بمثابة رسالة طمأنة من قبل الآباء المؤسسين الى الولايات الثلاث عشر التي انضوت في الاتحاد بداية التأسيس، حيث طبقت الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الازدواجي أو الكلاسيكي للفيدرالية، والذي خصص صلاحيات مختلفة لكل مستوى من مستويات الحكومة، ولقد انشأ الدستور الأمريكي نظاماً سياسياً يقوم في جوهره على مبدأ [الرقابة والتوازن]، كان هدفه الرئيسي هو تقييد المؤسسات السياسية عبر إعطاء غيرها صلاحيات واسعة للرقابة عليها وقمعها إذا ما تمادت في استخدام تلك الصلاحيات، أو سعت لابتلاع صلاحيات غيرها، فتم إنشاء حكومة فيدرالية مكونة من مؤسسات ثلاث [تشريعية وتنفيذية وقضائية] توزعت صلاحيات كل منها على نحو لا يسمح لها بالانفراد بصنع القرار، هذا فضلاً عن تنظيم العلاقة بين تلك الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات على نحو يجعل كلاً منها رقيباً على الأخرى، ومشاركة لها في صنع القرار في الوقت نفسه، فقد ذكر الدستور صلاحيات تنفيذية يعينها للحكومة الفيدرالية وأخرى لحكومات الولايات وصلاحيات تالفة يتقاسمها الطرفان، وقد تمتعت الحكومة الاتحادية بمجموعة من الصلاحيات من قبيل العلاقات الخارجية والدفاع وسلطة الحرب، أما الصلاحيات التنفيذية للولايات فإن رئيس الفرع التنفيذي في الولاية هو الحاكم، وسلطات الحاكم مستمدة من دستور الولاية، وتكون في العادة موازية لتلك التي يتمتع بها رئيس الولايات المتحدة، أما السلطة التشريعية، فإن للكونغرس الاتحادي الحرية الكاملة في سن التشريعات ولا يفقده في ذلك إلا ما ينص عليه الدستور من حقوق أساسية للأفراد وللولايات إذ لا يجوز المساس بها، ومع ذلك فإن هناك تشابهاً في الصلاحيات بين الكونغرس الاتحادي وكونغرس كل ولاية ومنها أولاً: سن القوانين، وثانياً: المراقبة، وثالثاً: إقرار الميزانية، حيث فوّض الدستور الأمريكي الكونغرس في الأمور المالية، أما فيما يتعلق بالصلاحيات القضائية، فقد قسّم الكونغرس في مؤتمره التأسيسي الأول، وفي أول جلسة له البلاد إلى مناطق، وأنشأ محاكم فدرالية لكل منطقة، حيث أسس المحكمة العليا، و 11 محكمة استئناف و 95 محكمة منطقة، وثلاث محاكم ذات سلطات خاصة، ولا يزال الكونغرس يتمتع حتى اليوم بسلطة إنشاء المحاكم الفدرالية أو إلغائها، وتحديد عدد القضاة في النظام القضائي الفدرالي، لكنه لا يملك صلاحية إلغاء المحكمة العليا.

" Abstract "

The United States as a federal adopted since its Established and the announcement of the Federal Constitution, which in 1787 presidential political system, and before the ratification of the Constitution was the distribution of powers between the Union and the States of the three aspects executive, legislative and judicial, where it was this distribution as a message of reassurance by the founding fathers to the thirteen States which joined the Union in the beginning of Incorporation, where applied United States duplication or classic federal model, which allocated different powers for each level of government, and US Constitution created a political system that is based essentially on the principle of [surveillance and balances], the main goal is to restrict institutions political by giving other broad powers to control them and suppress them if they gone in the use of these powers, or sought to swallow the powers of the other, have been established consisting federal government from three institutions [legislative, executive and judicial] divided powers of each of them in a manner not allowing them the sole decision-making, this as well as to regulate the relationship between the federal government and state governments a way that makes both of them sentinel on the other, and participation in decision-making at the same time, the Constitution has stated executive powers given to the federal government and other to the state governments, and third powers are shared by the two parties, has the federal government enjoyed a range of powers such as foreign affairs and defense and the authority of the war, and the executive powers of the States, the head of the executive branch of the state is the governor, and the governor powers are derived from the state constitution, and are usually parallel to those enjoyed by the President of the United States, the legislative branch, the

Federal Congressional full freedom in legislation nor constrained in only as provided by the Constitution of the fundamental rights of individuals and states as not be compromised, however, there is a similarity in powers between the Federal Congress and the Congress every state, including the first: the enactment of laws, and secondly: surveillance, and thirdly: The ratification of the budget, where authorized US Constitution Congress in financial matters, Concerning the judicial powers, the Congress is Allocated in the first founding congress, and in the first session of his country into regions, and established the federal courts for each region, where its created the Supreme Court, and 11 Court of Appeals, 95 Court area, and three special powers of the courts, and Congress still has the power to create even today the federal courts or canceled, and to determine the number of judges in the federal judicial system, but it does not have the power to cancel the Supreme Court.

المقدمة :

الولايات المتحدة الأمريكية دولة فيدرالية اتحادية اعتمدت في توزيع الصلاحيات على اعطاء الولايات المنضوية في الاتحاد مساحة واسعة من الحركة في جوانب التنفيذ والتشريع والقضاء، كان الهدف منها كسب الولايات المعارضة على الانضمام الى الاتحاد الفيدرالي، وتتميز الفيدرالية الأمريكية عن غيرها من الفيدراليات الأخرى بانها تضم مجتمعاً متجانساً نسبياً، وفي الوقت الذي دعا فيه أنصار الاتحاد الى منح الحكومة الاتحادية المزيد من الصلاحيات الفيدرالية كي تتمكن من الحركة على المستوى الخارجي والداخلي، إلا ان المعارضون للاتحاد كانوا يشكون من أن مؤتمر فيلادلفيا قد عمل على تركيز الكثير من السلطة بيد الحكومة الاتحادية، ومن ايجابيات توزيع الصلاحيات أن الولايات باتت تنجز قضاياها الداخلية من قبيل الامن الداخلي وتوفير قوة الشرطة والاطفاء ومسؤولية طرق المواصلات وتعبيد الطرق وانارتها والانفاق على التعليم ووضع الانظمة الصحية واجراء الانتخابات، تاركة مجال العلاقات الخارجية والدفاع وسلطة الحرب بيد الاتحاد، ومع كل هذا فإن الدستور الأمريكي قد حوّل الولايات جميع الصلاحيات التي لم تحدد للحكومة الاتحادية، وتلعب الفيدرالية دوراً محورياً في تشكيل الخطاب السياسي في الولايات المتحدة، حيث لا يزال التوازن بين دور الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات يتخلل الخطاب السياسي بشأن كل القضايا العامة تقريباً.

اهمية البحث :

تعمل الدراسة على توصيف دقيق للصلاحيات الممنوحة للاتحاد الفيدرالي الأمريكي، ومنح المتبقي منها الى الولايات استناداً الى القاعدة الدستورية، سواء كانت تلك الصلاحيات تنفيذية أو تشريعية أو قضائية.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى اعطاء وصف تنظيمي للصلاحيات الموزعة بين الاتحاد الفيدرالي الأمريكي والولايات الأمريكية بموجب نظام الحكم السياسي الرئاسي السائد منذ عام 1789، وبيان محاسن هذا النظام وسلبياته، ومدى تمتع الولايات بالحقوق أمام الاتحاد.

اشكالية البحث :

ان توزيع الصلاحيات بين الاتحاد الفيدرالي والولايات الداخلة في الاتحاد يضمن بقاء الاتحاد وعدم تفكيكه.

فرضية البحث :

توجد هناك عدة ضمانات تضمن بقاء الاتحاد الفيدرالي، منها توزيع الصلاحيات العادل ما بين الاتحاد والولايات.

منهجية البحث :

نظراً لطبيعة الدراسة المتنوعة، ولغرض التحقق من فرضية البحث، اعتمدت الدراسة على منهج التحليل النظامي على اعتبار ان الدراسة تقوم بتحليل مؤسسات النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم اعتمدت على المنهج المقارن في دراسة المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية الموجودة على المستويين الفيدرالي والولاياتي.

هيكلية البحث :

توزعت هيكلية الدراسة في ثلاثة مطالب ومقدمة وخاتمة، وكل مطلب تناول مجموعة من الفقرات، حيث تناول المطلب الاول والذي جاء بعنوان [اساس توزيع الصلاحيات بين الولاية والاتحاد الفيدرالي الأمريكي]، وتناول المطلب الثاني [توزيع الصلاحيات التنفيذية]، اما المطلب الثالث فقد تطرق الى [توزيع السلطات التشريعية والقضائية].

وقد انتهى البحث بخاتمة وقائمة مصادر وملخص باللغة الانكليزية، نتمنى ان توصلنا الى وصف دقيق للصلاحيات وتحليل مهني واكاديمي، اضافة الى الاسلوب في الطرح وايصال المعلومة الى القارئ الكريم، لتتكون عنده الفكرة النهائية عن اهمية الدراسة، ومن الله التوفيق .

الباحث

المطلب الاول : اساس توزيع الصلاحيات بين الولاية والاتحاد الفيدرالي الامريكي:
تقديم :

مرّت الولايات المتحدة الامريكية في تطورها السياسي بمراحل عديدة كان لها أثر كبير في نظامها السياسي، فقد كانت قبل الاستقلال تتكون من ثلاث عشرة مستعمرة تخضع في جميع شؤونها الى التاج البريطاني مع تمتعها بشيء من الاستقلال في بعض امورها الداخلية، وبعد أن خاضت هذه المستعمرات حروب التحرير ضد الدولة المستعمرة [بريطانيا] التي امتدت بين سني [1774-1764] استطاعت [13] ولاية امريكية من توحيد سياستها ضد الحكومة البريطانية وتشريعاتها الاستعمارية وأن تحقق استقلالها في [4-7-1776]، وأقامت فيما بينها نوعاً من الاتحاد التعاهدي، ثم اتجهت نية هذه الدول الى قيام اتحاد اقوى، وبفضل جهود بعض الزعماء الامريكان انعقد [مؤتمر فيلادلفيا] في [25-5-1787] وتم الاتفاق على قيام الاتحاد الفيدرالي بين الدول الثلاث عشرة وأقر مشروع الدستور الاتحادي^[1].

أولاً: خصائص الفيدرالية الامريكية:

تتميز الفيدرالية الامريكية عن غيرها من الفيدراليات الاخرى بانها تضم مجتمعاً متجانساً نسبياً، فعلى الرغم من وجود أقلييات كبيرة من السود وذوي الاصول الاسبانية، إلا أنهم لا يشكلون أغلبية في أية ولاية من الولايات، وعلى الرغم من ذلك فإنه يوجد تنوع اقليمي في الثقافة السياسية وتركيز هائل على اهمية حكومة الولاية والحكومة المحلية، ومن الناحية المقارنة فإن الحكومة الفيدرالية تتميز بقدر معقول من اللامركزية ويتم منح سلطات قانونية متساوية للولايات الخمسين، على الرغم من أن ذلك لا ينطبق على العلاقة بين الفيدراليات اللاتماتلية والولايات المرتبطة بها، والسمة الرئيسية لتوزيع الصلاحيات هي النسق الذي يقضي بأن يحدد الدستور المواضيع التي تخضع للسلطة الفيدرالية [معظمها متلازمة وبعضها فيدرالياً خالصاً من خلال منع الولايات من وضع تشريعات بشأنها] ويترك المواضيع المتبقية غير المحددة للولايات، وتعتمد المؤسسات الفيدرالية على مبدأ الفصل بين السلطات فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية والهيئة التشريعية مع وجود مؤسسات رئاسية-تابعة للكونغرس تضم نظاماً للضوابط والتوازنات، ويضم الكونغرس [الهيئة التشريعية العليا] مجلساً للشيوخ يتم فيه تمثيل الولايات بالتساوي بواسطة اعضاء يتم اختيارهم بالانتخاب المباشر منذ عام 1912، وعبر ما يزيد على [226 سنة] من الحكم الفيدرالي، اكتسبت الولايات المتحدة كاتحاد فيدرالي مزيداً من التكامل وأصبحت الحكومة الفيدرالية اكثر قوة، وفي العقود الحديثة جرى توصيف الدور المسيطر للحكومة الفيدرالية والممارسة الشاملة لحق الاولوية الفيدرالية على انه تحوّل من الفيدرالية التعاونية الى الفيدرالية القسرية^[*]، وفي الوقت ذاته كانت ثمة ضغوط سياسية معارضة تطالب بالمزيد من اللامركزية على الرغم من ان التقدم في هذا الاتجاه كان محدوداً^[2].

ثانياً: توزيع الصلاحيات في الدستور الفيدرالي:

من الضروري ان يرتكز الحكم الفيدرالي الفعّال على اساس دستور مدون وسيادة القانون، حيث يضع الدستور الاطار والمبادئ الاساسية للنظام الفيدرالي^[3]، حيث بعد اعلان المستعمرات الامريكية استقلالها عن التاج البريطاني، صادق الكونغرس القاري على قرار ينصح المستعمرات بتشكيل حكومات جديدة تساعد في تحقيق سلامة ورفاه ناخبها على أفضل وجه، وقد منح نجاح الثورة للأمريكيين فرصة إضفاء شكل قانوني على مبادئهم المثالية حسب ما عبّرت عنه وثيقة إعلان الاستقلال، ولمعالجة بعض مآلهم وشكاواهم وذلك من خلال دساتير الولايات، أظهرت الدساتير الجديدة تأثير الأفكار الديمقراطية، وكان من الطبيعي أن يكون الهدف الاول الذي سعى الى تحقيقه واضعوا مواد دساتير الولايات هو ضمان هذه الحقوق التي لا يمكن التصرف بها، والتي دفع انتهاكها للمستعمرات السابقة الى انكار علاقتها مع بريطانيا، وعليه بدأ نص كل دستور بإعلان أو قانون للحقوق، وتضمن دستور فرجينيا الذي اتخذ كنموذج احتذت به كافة الولايات الاخرى، إعلاناً للمبادئ نصّ على السيادة الشعبية وتناوب المناصب الحكومية وحرية الانتخابات، وأحصى الحريات الاساسية مثل كفالات معتدلة لإطلاق سراح المعتقلين وعقوبات ذات اعتبارات انسانية والاسراع في المحاكمات امام المحلفين وحرية الصحافة والضمير، وحق الأغلبية في إصلاح أو تغيير الحكومات^[4].
تختلف الدساتير اختلافاً كبيراً من حيث مستوى التفاصيل والمنهج، ويتضمن دستور الولايات المتحدة الامريكية [18] عنواناً رئيسياً فقط عن السلطات الحصرية للحكومة الفيدرالية، ومعظمها في الواقع متزامنة مع السيادة للقرار الفيدرالي، وتبقى كافة السلطات الاخرى [السلطات المتبقية] للولايات^[5]، وتختلف دساتير الولايات الامريكية عن بعضها البعض في بعض التفاصيل، ولكنها تتبع على العموم نمطاً مماثلاً لنمط الدستور الاتحادي بما في ذلك تضمنها بياناً بحقوق الناس وهيكل تنظيم الحكومة، وهذه الدساتير هي في العادة اكثر تفصيلاً ووضوحاً من الدستور الفيدرالي فيما يخص شؤوناً أمثال شروط عمل الشركات والبنوك والمنافع العامة والمؤسسات الخيرية، ولكن كل دساتير الولايات تنص على أن السلطة النهائية هي ملك الشعب، وتحدد بعض المعايير والمبادئ التي تعتبر أساساً للحكم^[6].

لقد كان توزيع الصلاحيات بين السلطات المركزية والولايات المختلفة أحد اهم القضايا التي كان الاشخاص المكلفون بصوغ الدستور الامريكي قد تنازعوا بشأنها نزاعاً قوياً مشوباً بالحيوية والحماسة، فبينما كان الاطراف المعارضون للاتحاد يشكون من أن "مؤتمر فيلادلفيا" قد عمل على تركيز كثير من السلطة بيد الحكومة الاتحادية، كان مؤيدو الاتحاد يدافعون دفاعاً قوياً عن الاقتراح الذي تقدم به هذا المؤتمر، وإن الدستور في الفقرة الثامنة من المادة الاولى^[*] قد سمى الصلاحيات والحقوق التي تتمتع بها السلطات الاتحادية، وكانت هذه الصلاحيات والحقوق تنسحب على النواحي الآتية^[7]:

- 1- فرض الضرائب والرسوم الجمركية وغير الجمركية لتمكين السلطة الاتحادية من الحصول على الموارد المالية التي تحتاج إليها لتسديد المدفوعات المستحقة عليها أولاً، وللدفاع عن البلاد من الأخطار الخارجية ثانياً، ولدعم رفاهية المجتمع ثالثاً.
- 2- حق الاقتراض.
- 3- فرض القواعد والترتيبات التنظيمية للتجارة الخارجية وللتجارة بين الولايات نفسها.
- 4- استصدار قانون موحد للتجنس وإشهار الإفلاس.
- 5- المسائل الخاصة بسك النقود وتحديد الأوزان.
- 6- النظام البريدي.
- 7- المسائل الخاصة بحقوق براءة الاختراع وحقوق النشر.
- 8- إنشاء المؤسسات القضائية التابعة للمحكمة الاتحادية العليا.
- 9- المؤسسة العسكرية.

ثالثاً: توزيع الصلاحيات وفق النموذج الازدواجي للفيدرالية:

طبقت الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الازدواجي أو الكلاسيكي للفيدرالية، حيث هناك منهجان مختلفان تماماً لتوزيع الصلاحيات داخل الانظمة الفيدرالية، النموذج الازدواجي والنموذج الاندماجي^[**]، وعادة ما يخصص النموذج الازدواجي صلاحيات مختلفة لكل مستوى من مستويات الحكومة، والذي يقوم بدوره بطرح وإدارة برامجه، ويتم عادة قصر تخصيص الصلاحيات الدستورية لمجالات مختلفة على أحد مستويي الحكومة، ويقوم كل مستوى من مستويات الحكومة في هذا النموذج بتقديم برامج في نطاق مسؤولياته باستخدام جهاز ودوائر الخدمة المدنية المتوفرة لديه، وبهذا تكون دوائر الحكومة الفيدرالية منتشرة في مختلف أنحاء البلد، ولا يحقق النموذج الازدواجي عملياً فصلاً خالصاً للسلطات، لان الكثير من القضايا لها أبعاد اقليمية وقومية ودولية أيضاً، كما تتشابه العديد من المسؤوليات المختلفة للحكومات مع بعضها البعض، حيث هناك سلطات مشتركة او متزامنة في جميع الدساتير الازدواجية، ويمكن لكل مستوى من مستويات الحكومة أن يسن القوانين، وقد يكون هناك تزامن بحكم الواقع عندما يكون لكلا مستويي الحكومة سلطات مختلفة لها تأثير على قضية واحدة، وهذا يعتبر نوعاً من السلطة المشتركة وعادة لا ينطوي على مستوى من الحكم على الآخر^[8].

ففي جميع الاتحادات الفيدرالية فان القاسم المشترك بينها هو وجود دوافع قوية للاتحاد لأغراض معينة وفي ذات الوقت وجود دوافع عميقة الجذور لحكومات اقليمية ذاتية الحكم لأغراض اخرى، وقد تباين الشكل والتخصيص المميزان لتوزيع الصلاحيات تبعاً لما تنطوي عليه من درجات وأنواع للمصالح المشتركة والتنوع في المجتمع، فكلما ازدادت درجة التجانس في المجتمع ازدادت السلطات الممنوحة للحكومة الفيدرالية، وكلما ازدادت درجة التنوع ازدادت السلطات الممنوحة لحكومة الولاية، وحتى في الحالة الاخيرة فعالباً ما كان من المرجح فيه منح الحكومة الفيدرالية سلطات كافية لمقاومة النزعات نحو الانقسام^[9].

رابعاً: توزيع الصلاحيات بين الولايات الأمريكية:

لقد انشأ الدستور الأمريكي نظاماً سياسياً يقوم في جوهره على مبدأ [الرقابة والتوازن]، كان هدفه الرئيسي هو تقييد المؤسسات السياسية عبر إعطاء غيرها صلاحيات واسعة للرقابة عليها وقمعها إذا ما تبادت في استخدام تلك الصلاحيات، أو سعت لابتلاع صلاحيات غيرها، فتم إنشاء حكومة فيدرالية مكونة من مؤسسات ثلاث [تشريعية وتنفيذية وقضائية] توزعت صلاحيات كل منها على نحو لا يسمح لها بالانفراد بصنع القرار، هذا فضلاً عن تنظيم العلاقة بين تلك الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات على نحو يجعل كلاً منها رقيباً على الأخرى، ومشاركة لها في صنع القرار في الوقت نفسه، فقد ذكر الدستور صلاحيات بعينها للحكومة الفيدرالية وأخرى لحكومات الولايات وصلاحيات ثالثة يتقاسمها الطرفان، ثم نص على أن كل ما لم يرد ذكره من صلاحيات يظل من اختصاص الولايات، وعلى ذلك أرسى الدستور علاقة جعلت كل طرف رقيباً على الآخر قادراً على رده عند اللزوم بما لا يمكن لأي منهما من انتهاك الحريات الفردية^[10].

وتجسد بنود الدستور الأمريكي مجموعة من الحلول الوسط التوفيقية التي تم التوصل إليها في فترة كتابة الدستور لإرضاء أصحاب المصالح المتعارضة، ففي مؤتمر فيلادلفيا الذي دعى إليه [جورج واشنطن 1789-1797] والذي عقد في عام 1787، ثار جدل صاخب بين أنصار إنشاء حكومة فيدرالية قوية وبين المدافعين عن صلاحيات حكومات الولايات، كما أثير جدل آخر بين الولايات الكبيرة والولايات الصغيرة [من حيث عدد السكان]، فقد خشيت الولايات الصغيرة من أن يأتي الدستور الجديد ببند تعطي نفوذاً أكبر للولايات الكبيرة في الاتحاد الفيدرالي الجديد، مع ان الولايات الكبيرة كانت تسعى فعلاً الى مزيد من النفوذ الذي يعكس حجمها، ومن هنا جاء الدستور بمجموعة من الترتيبات التي تعطي لكل فريق بعضاً مما اراد، فكان ان انشأ مؤسسة تشريعية فيدرالية من مجلسين، أحدهما يعطي مزيداً من الثقل للولايات الاكبر [مجلس النواب] بينما يستجيب الثاني لمطلب الولايات الصغيرة [مجلس الشيوخ]، فقد انشأ الدستور الأمريكي مجلساً للنواب يتم تمثيل الولايات فيه على أساس عدد السكان وبذلك تحصل الولايات الاكبر على عدد أكبر من المقاعد، بينما تمثل الولايات كلها بغض النظر عن عدد سكانها بالتساوي- في مجلس الشيوخ حيث لكل ولاية عضوان^[11].

لقد كانت وثيقة الحقوق الأساسية قد وجدت صداها في أول عشرة تعديلات دستورية، وصارت جزءاً من الحل الوسط الرامي الى الحد من صلاحيات الحكومة الاتحادية والى تقليص إمكانيات هذه السلطة على التدخل، وأن التعديل الدستوري العاشر قد أشار الى ان الصلاحيات التي لا يمنحها الدستور بعبارة صريحة للسلطات الاتحادية أو لا يحجبها عن الولايات بنص صريح، فإنها تظل جميعاً حقاً من الحقوق التي يتمتع بها الشعب أو الولايات المنضوية تحت راية الاتحاد^[*]، فقد منح الدستور الولايات مجالاً واسعاً

للتحرك وأخذ زمام المبادرة، ولا عجب أن يتم الحديث في سياق البدايات الأولى من تأسيس الولايات المتحدة عن حقبة هيمنة الولايات، وكانت التعديلات الدستورية السبعة عشر التي تلت هذه التعديلات العشرة قد وسّعت صلاحيات السلطات الاتحادية في حالتين على وجه الخصوص: أولاً: فيما تضمنته التعديلات الدستورية المصدّقة بعد الحرب الأهلية من حقوق تخص المواطنين السود، وثانياً: حينما أقر التعديل الدستوري السادس عشر عام [1913] أن للسلطات الاتحادية الحق في فرض ضريبة الدخل^[12]. من البديهي القول بأن هناك "اختلاط في المسؤوليات" والذي تتصف به العلاقة بين الصلاحيات الممنوحة للولايات وللسلطة الاتحادية، ويظهر ذلك جلياً في أغلب المجالات، فالسياسات المتعلقة بمجال الدفاع والعلاقات الخارجية واستكشاف الفضاء تعد حالياً من اختصاصات السلطة الاتحادية من دون منازع، وقد احرزت الولايات المختلفة لنفسها حقوقاً خاصة بها فقط، إلا أن الأمر يختلف في حال المجالات الكبيرة التكاليف، حيث يوجد في الولايات المتحدة نوعان من الاختصاصات، إما صلاحيات تخص السلطة الاتحادية فقط أو صلاحيات تتشارك فيها السلطة الاتحادية والسلطات الحاكمة في الولايات، ففي التحليل الاجتماعي للنظام الفيدرالي تم في السنوات الاخيرة تعزيز وجهة النظر القائلة "إن المغزى القانوني للنظام الفيدرالي قد أفرغ من معناه، فمع أن النظام السياسي السائد في الولايات المتحدة الأمريكية مشبّع بالهياكل الفيدرالية إلا أن هذا الإقرار لا يمنع من القول بأن من العيب فهم النظام الفيدرالي على أن يحتم توزيعاً دقيقاً للصلاحيات وتدرجاً واضح المعالم للرتب"، لأن تزايد الصلاحيات التي حازتها واشنطن لنفسها عبر التاريخ الذي مرّت به الولايات المتحدة، لا يجوز أن يحجب ما تبقى لدى الولايات المختلفة من إمكانيات للتأثير، وما تزال السلطة الاتحادية بأمرس الحاجة الى الولايات والادارات المحلية لتنفيذ برامجها المختلفة، فالولايات والادارات المحلية هي التي تشغل أولئك الموظفين والمستخدمين الذين ينفذون البرامج الاتحادية بحرية لا يمكن الاستهانة بمداهها، وخاصة عند الأخذ في الحسبان ما في النظام الفيدرالي الأمريكي من هياكل معقدة في توزيع الصلاحيات، وقد ازدادت إمكانيات الولايات المختلفة في التحرك سياسياً منذ تسلم ادارة [رونالد ريغان 1981-1989] من الحزب الجمهوري الحكم في الولايات المتحدة^[13]. وهنا ينبغي الإشارة الى ان الصلاحيات التي منحت للولايات قبل التصويت على الدستور كانت هي الضمانة الحقيقية للدخول في الاتحاد الفيدرالي والتي سمحت بتشكيل الاتحاد بين الولايات الكبيرة وبين الاصغر منها في المساحة وعدد السكان.

المطلب الثاني: توزيع الصلاحيات التنفيذية^[*]:

مؤسسة الرئاسة وكما يوضح ذلك الفقه الدستوري الأمريكي هي الرمز الاول لوحدة الامة الأمريكية، وأن انتخاب الرئيس هو العمل السياسي الوحيد الذي يقوم به الشعب بأسره، والتصويت في انتخابات الرئاسة يعبر عن الخيار الأكثر أهمية للشعب الأمريكي^[14]، ومن ناحية انتخاب الرئيس فقد عكس نفس التوازن، إذ تم انشاء ما يسمى "بالمجمع الانتخابي"^[**] والذي تم توزيعه بين الولايات بحيث يكون لكل ولاية عدد من الاصوات الانتخابية مساوٍ لعدد أعضائها في مجلسي النواب والشيوخ، ومن ثم صار لكل ولاية على الاقل ثلاثة أصوات انتخابية-عضوان في مجلس الشيوخ وعضو واحد في مجلس النواب وفقاً لحجم السكان، واحتفظ الدستور للولايات بنصيب كبير من الصلاحيات، حيث قام بتحديد صلاحيات معينة للحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات ذكرها بالاسم، ثم نص على ان ما لم يتم ذكره من صلاحيات يظل من اختصاص الولايات، وبعبارة اخرى منح الدستور كل ما يستجد من ادوار بناءً على تطور المجتمع لحكومات الولايات لا الحكومة الفيدرالية، غير أن نصوص الدستور وحدها لا تكفي للإمام بطبيعة التوازن الراهن بين دور الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، فالعلاقة بينهما ليست ثابتة مستقرة عبر التاريخ، وإنما هي علاقة ديناميكية بشكلها الواقع السياسي والظرف التاريخي، جنباً الى جنب مع نصوص الدستور، ويمكن القول بصفة عامة إن التطورات التاريخية التي شهدتها الولايات المتحدة طوال القرن العشرين قد ساعدت على حدوث اتساع ملحوظ في ادوار الحكومة الفيدرالية^[15].

لعبت المحكمة العليا دوراً مهماً في اتساع دور الحكومة الفيدرالية عبر تفسيرها للدستور على نحو يعطي للكونغرس صلاحيات واسعة، فعلى سبيل المثال ارتكزت المحكمة العليا في ذلك على فقرة محددة في الدستور تنص على أنه يحق للكونغرس اتخاذ ما يجده [لازماً ومناسباً] لتنفيذ صلاحياته المنصوص عليها في الدستور^[***]، ومن ثم صارت تنظر الى أي تشريع خلافي يصدر عن الكونغرس من زاوية ما إذا كان [ضرورياً] لقيام الكونغرس بواجباته المنصوص عليها دستورياً^[16]. ومن اجل معرفة المزيد عن توزيع السلطات التنفيذية، ينبغي التفريق بين السلطات الممنوحة للحكومة الاتحادية، ومنها الممنوحة لحكومة الولاية والذي سنقوم بتفصيله كما يأتي:

أولاً: الصلاحيات التنفيذية الحصرية للحكومة الاتحادية:

تتمتع الحكومة الاتحادية بمجموعة من الصلاحيات يمكن ايجازها بما يأتي^[17]:

- 1-العلاقات الخارجية^[****]: حيث أن وزير الخارجية هو المستشار الأول للرئيس فيما يتعلق بأمر السياسة الخارجية، والمسؤول عن إجراء المفاوضات الدولية والمتحدث الرسمي باسم الحكومة الاتحادية والشخص الذي يمثل الإدارة لدى الكونغرس، يقوم بطرح وجهة نظرها والدفاع عن برامجها وخاصة برنامج المعونات الاقتصادية والعسكرية للدول الأجنبية والمنظمات الدولية، حيث منح الرئيس الأمريكي سلطة عقد المعاهدات الخارجية ويتطلب ذلك مصادقة مجلس الشيوخ.
- 2-الدفاع^[****]: حيث أن وزارة الدفاع الأمريكية الجهة المسؤولة عن بناء القوات المسلحة وإعدادها وإدارة القواعد العسكرية المنتشرة في مختلف بقاع العالم التي يبلغ عددها في الوقت الحالي بحدود [350] قاعدة، وجمع المعلومات الخاصة بجيوش الدول المعادية وبعض الدول الصديقة أيضاً.

3-سلطة الحرب: يعد الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية، وبعبارة أخرى تخضع القوات العسكرية الأمريكية للسيطرة المدنية، والرئيس هو الجنرال المدني الأعلى، وللرئيس الحق في إرسال القوات إلى خارج البلاد أو استخدام القوة العسكرية عند الضرورة، وللرئيس أيضاً سلطة إصدار الأمر باستخدام الأسلحة النووية ضد الأعداء، ويمكن للرئيس بوصفه القائد الأعلى أن يرسل القوات المسلحة إلى الصراعات التي قد تقود إلى حروب شاملة غير معلنة، ومع ذلك كله فإن الكونغرس وحده هو الذي يملك الحق الدستوري في إعلان الحرب.

ثانياً: الصلاحيات التنفيذية الممنوحة لحكومة الولاية:

أما تنظيم حكومة الولاية فإنه ليست هناك ولايتان متماثلتان تماماً، فبعض الولايات على درجة عالية من التحضر والتصنيع، وبعضها ريفي وزراعي أساساً، وبعضها يضم مساحات صغيرة نسبياً، في حين يضم البعض الآخر مساحات شاسعة جداً تفوق مساحة العديد من دول العالم، ولكل ولاية مشاكل اجتماعية تختلف باختلاف تركيبها السكاني، ولذلك فإن أشكال حكومات الولايات تختلف في العديد من التفاصيل المهمة، ولكن هناك مميزات مشتركة بينها جميعاً تقريباً، ورئيس الفرع التنفيذي في الولاية هو الحاكم، وينتخبه الشعب مباشرة لفترة ولاية تبلغ أربع سنوات-فترة الولاية في بعض الولايات سنتان، وسلطات الحاكم مستمدة من دستور الولاية، وتكون في العادة موازية لتلك التي يتمتع بها رئيس الولايات المتحدة، ويقدم الحاكم للهيئة التشريعية توصيات بشأن القوانين التي يراها ضرورية، كما له ان يدعو الهيئة التشريعية الى عقد جلسة استثنائية عند الضرورة، ويعين الحاكم كبار الموظفين العاملين في الولاية، وفي بعض الولايات تكون مثل هذه التعيينات خاضعة لموافقة الهيئة التشريعية فيها، والحاكم هو القائد الأعلى لوحدة الحرس الوطني في ولايته كما الرئيس هو القائد الاعلى للقوات المسلحة للبلاد، وللحاكم سلطة منح العفو عن الاشخاص المحكوم عليهم في جرائم تخص الولاية أو تخفيف عقوباتهم، وما يوازي نائب الرئيس على مستوى الولاية هو عادة نائب الحاكم الذي يتم انتخابه من قبل سكان الولاية، ويترأس نائب الحاكم مجلس شيوخ الولاية ويخلف الحاكم في منصبه لدى وفاته أو تقاعده أو عزله من منصبه، ويضم الفرع التنفيذي في الولاية عدداً من المسؤولين الذين ينتخبون من قبل الشعب في عدد كبير من الولايات ولكن ليس في جميعها، وفي بعض الولايات يمارس الحاكم رقابة كبيرة على اعمال هؤلاء، ولكن في ولايات اخرى وحيث يكون هؤلاء المسؤولون منتخبين مباشرة من الشعب فإنهم لا يكونون مسؤولين للحاكم ومنهم [المدعي العام، والمدقق المالي او المراقب المالي، وامين الصندوق]، ويقوم الحاكم في اغلب الاحيان بتعيين المسؤولين عن الخدمات العديدة التي توفرها حكومة الولاية، والتي تقدم بواسطة العديد من الادارات والمصالح واللجان، وتطبق هذه الادارات والمصالح واللجان القوانين وتدير الشؤون العامة في مجالات مثل علاقات العمال وأرباب العمل، وظروف العمل، والاعمال المصرفية، والصحة العامة، وشق وبناء الطرق وصيانتها، ولقد أنشأت عدة ولايات أنظمة للخدمة المدنية-على غرار تلك المعمول بها لدى الحكومة الفيدرالية-وذلك لمنع المحاباة السياسية في الوظيفة العامة، وضمان ان يكون مسؤولو حكومة الولاية مؤهلين لشغل وظائفهم^[18].

ثالثاً: صنع القرار الداخلي:

ان السياسة الامريكية تتشكل في مجملها على المستوى القاعدي في المدن والقرى والولايات لا في واشنطن، وأن ما يحدث في واشنطن لا يعدو أن يكون الحلقة الاخيرة من سلسلة طويلة من مراحل تشكيل السياسة كلها في المستويات الادنى، وهذا ما دفع رئيس مجلس النواب الأسبق [تیب اونيل] الى القول " بأن السياسة الامريكية كلها محلية"، فالطابع الفيدرالي للدولة الامريكية يحتم على صنّاع القرار الفيدرالي أن يستجيبوا للمطالب التي مصدرها المستويات الادنى لا العكس، معنى ذلك أن من يسعى للتأثير على واشنطن بشأن قضايا داخلية أو خارجية على السواء عليه ان يتجه الى أسفل في سلم الفيدرالية، فكلما اتجهنا لأسفل صرنا أقرب الى تشكيل الوعي والتوجهات الذي يعكس نفسه مباشرة على صنع القرار في واشنطن^[19].

رابعاً: صلاحيات حكومات المدن:

لم يذكر الدستور الامريكي أي ملاحظة تتعلق بالمدن وحكوماتها المحلية، مما جعلها تقع تحت سيطرة الولاية بصورة مباشرة وبعيدة عن الاتحاد الفيدرالي، لان القوى المحلية تستند الى التشريعات الدستورية لكل ولاية، وبالتالي لا تملك أي حماية لشؤونها من تدخل الولاية^[20].

يعيش ثلاثة ارباع الولايات المتحدة في مدن صغيرة او كبيرة أو في ضواحيها، وهذا الامر يجعل حكومات المدن بالغة الأهمية في النمط العام للحكم الامريكي، فحكومة المدينة تخدم مباشرة وعلى مدى يفوق ما يتوفر على المستويين الفيدرالي والولاياتي من شؤون وحاجات الناس ومؤمنة لهم كل شيء، من قوة الشرطة والامن ومكافحة الحرائق والتدابير والأنظمة الصحية والتعليم والمواصلات العامة والإسكان، وتجعل ضخامة المدن الامريكية امر إدارة شؤونها شديدة التعقيد، فليس هناك مثلاً سوى سبع ولايات في الاتحاد يفوق عدد سكانها سكان مدينة نيويورك، وغالباً ما قيل أن أصعب منصب في البلاد بعد منصب رئاسة الجمهورية هو منصب رئاسة بلدية نيويورك، وان حكومات المدن [البلديات] تضع نظمها الولايات التي تضمها، وتفصل هذه النظم أهداف وسلطات وصلاحيات هذه الحكومات أو البلديات، ولكن البلديات تعمل في نواح عديدة مستقلة عن الولايات، على انه بالنسبة للمدن الكبرى يكون التعاون مع المؤسسات الولائية والفيدرالية ضرورياً جداً لتلبية حاجات الناس، ولا تشمل الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات وحكومات المدن جميع قطاعات الوحدات الحكومية الامريكية، وقد بين مكتب الاحصاء الامريكي أن هناك ما لا يقل عن [218,78] وحدة حكومية في الولايات المتحدة تشتمل على مقاطعات ونواحي وبلديات ومناطق مدرسية ومناطق خاصة، حيث بالإضافة الى حكومات المدن نجد هناك حكومة المقاطعة وهي جزء من الولاية يضم نظامها بلديتين أو أكثر وعدداً من القرى، فمدينة نيويورك مثلاً ضخمة، جداً بحيث أنها تقسم الى خمسة أقسام ادارية مستقلة، كل منها مقاطعة قائمة بذاتها وهي [البرونكس-مانهاتن-بروكلين-كوينز-وريتشموند]، ومن جهة اخرى فإن مقاطعة [أرلنغتون] في ولاية فرجينيا ويفصلها عن مدينة واشنطن العاصمة نهر [البوتوماك] هي منطقة حضرية وضاحية في أن واحد وتدير شؤونها حكومة مقاطعة واحدة، وأما حكومة

البلدة والقرية فإن هناك الآلاف من البلديات الصغيرة التي لا تتوفر فيها شروط إقامة بلديات، وتعمل حكومات هذه على أساس البلدة أو القرية، ولا تتعاطى سوى الشؤون المحلية فقط أمثال تعبيد الطرق وإنارتها وتوفير المياه وتوفير قوة الشرطة والإطفاء ووضع أنظمة صحية محلية وجمع القمامة وإقامة شبكات المجاري، كما تقوم بالتعاون مع حكومتي الولاية والمقاطعة بإدارة المدارس الرسمية المحلية وجباية الضرائب المحلية دعماً لأعمال الحكومة، ويكون مجلس حكومة البلدة عادة منتخباً ويعرف بمجلس البلدة أو مجلس القرية أو مجلس المختارين أو مجلس المراقبين أو مجلس المفوضين^[21].

خامساً: الصلاحيات المالية في الاتفاق على التعليم :

لم يتحدث الدستور الأمريكي الاتحادي عن صلاحيات التعليم، ولكن دساتير الولايات تحدد التعليم على أنه من مسؤولية الولاية، فمثلاً دستور ولاية ماريلاند يترك للسلطة التشريعية في الولاية حرية إقامة المدارس العامة واعتمادها في الاتفاق على الضرائب، حيث أن أغلب الولايات تفوض صلاحيات إدارة التعليم الابتدائي والثانوي إلى الحكومات المحلية من خلال المديرين، مع هيمنة حكومة الولاية على السياسات المدرسية، واهتمام كل ولاية بتجهيز جامعات التعليم العالي، وإن مجالس التعليم في مديريات المدارس المحلية هي المسؤولة عن صنع القرارات المتعلقة بعمل المدارس العامة، وحوالي 90% من مجموع [16] ألف مديرية مدرسة في الولايات المتحدة الأمريكية تصنف كمديريات مدارس مستقلة، أي أن مديريات المدارس مستقلة عن الوحدات الحكومية المحلية الأخرى مالياً وإدارياً، أما عن الدور الفيدرالي في التعليم فيستند إلى إجراءات الكونغرس والرئيس في صنع القوانين، وقرارات المحكمة العليا، وأن أقسام التعليم المنفصلة تأسست كفرع تنفيذي، والتي كانت عبارة عن مكتب للتعليم، وأن المحكمة الأمريكية العليا قد أعلنت في عام [1954] عدم دستورية الفصل العنصري في المدارس العامة، وأن الحكومات المحلية وحكومات الولايات مهيمنة على تشغيل عائدات المدارس العامة بدل الحكومة الفيدرالية، وأن العائدات المالية أصبحت أكثر مركزية في الولايات بسبب الضغط السياسي لجماعات المصالح وحاكم الولاية، واستجابة للمطالب المتنامية للتعليم العالي بدأ دعم الولايات يتوسع بشكل ملحوظ منذ الحرب العالمية الثانية^[22]، وتساعد المعونة المالية التي تقدمها حكومة الولاية والحكومة الفيدرالية على دعم المدارس الرسمية في المناطق التي تفتقر إلى موارد كافية، ومن النشاطات التعليمية الأخرى التي تقوم بها الولايات أعمال التدريب المهني وإعادة التأهيل وخدمات ما بعد الدراسة الزراعية، كما تقدم الولايات خدمات دعم إداري مثل شراء معدات خاصة للمدارس^[23].

سادساً: مسؤولية الامن الداخلي:

ينص الدستور الفيدرالي بصورة خاصة على قيام ميليشيات في الولايات، وتتألف الميليشيا من مدنيين ومدربين يستدعون إلى الخدمة العسكرية في الحالات الطارئة، وفي معظم الولايات تعرف الميليشيا الآن باسم الحرس الوطني، وحاكم الولاية هو قائد وحدة الحرس الوطني التابعة لولايتيه، مع أنه يمكن استدعاء قوات الحرس الوطني في خدمة الحكومة الفيدرالية عند الضرورة، والحرس الوطني قوة دائمة الاستعداد وجاهزة لحماية الأرواح والممتلكات من أية أعمال عنف أو اضطرابات أهلية، ولدى معظم الولايات أيضاً قوة شرطة ولاياتيه أو دوريات من الشرطة لفرض القانون وضمان السلامة العامة والقيام بدوريات على الطرق، وتولي دساتير الولايات حكوماتها مسؤولية حماية الأرواح والممتلكات والصحة والأخلاق والعمل على توفير الراحة والسلامة والأمان لجميع المواطنين، وهنا تكون سلطة الشرطة في فرض تطبيق القوانين على من يقوم بنشاط إجرامي واعتقال ومعاينة المجرمين، ولكن للولايات أيضاً سلطة تنظيم أو منع المقامرة والعباب الحظ [اليانصيب] وبيع المشروبات الروحية، ويلجأ إلى الشرطة أيضاً لوضع حد أقصى لساعات العمل، وفرض ظروف عمل في المصانع تتسم بالسلامة، وتشمل سلطات الشرطة في بعض الأحيان قضايا تعويض العمال عن الأضرار التي تلحق بهم أثناء ممارسة عملهم، كما تشمل أعمال الوساطة الإجبارية في الخلافات بين الإدارة والعمال في الشركات والمصانع^[24].

وتحافظ قوة الشرطة على النظام والأمن في المدن وتساعد على مكافحة الجرائم وتلاحق مخالفات القانون، وتنظم السير، ومعظم قوات الشرطة تقسم إلى مناطق أو دوائر في كل منها مركز، وتقوم الشرطة بدوريات راجلة أو راكبة في جميع أنحاء المدينة، وتشمل الفروع المتخصصة التابعة للشرطة رجال التحري ومختبرات التحقيق في الجرائم ومكاتب العلاقات الاجتماعية^[25].

سابعاً: مسؤولية طرق المواصلات:

تستخدم ملايين السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر وأكثر شبكة طرق ممتدة في العالم، ويحتم ارتفاع كلفة شق الطرق وصيانتها قيام شراكة في هذا المجال بين الحكومات المحلية والولائية والفيدرالية، وتمتد شبكة الطرق الفيدرالية إلى جميع الولايات، وتقوم كل ولاية بصيانة شبكة طرقها الخاصة، أما المقاطعات والبلديات فهي مسؤولة عن صيانة الطرق والشوارع المحلية والطرق الفرعية، وتصدر حكومات الولايات تراخيص سير للسيارات قيد الاستعمال، كما تقوم في الكثير من الحالات بإجراء كشوف دورية على السيارات للثبوت من صلاحيتها للسير وسلامة عملها، كما تحدد الولايات شروط حيازة رخص قيادة السيارات، وتفرض العديد من الولايات شرط توفر بوليصة تأمين ضد الغير لاستخدام السيارة في السير^[26].

ثامناً: مسؤولية الاهتمام بالصحة العامة:

تقوم حكومات الولايات بمجموعة واسعة من الخدمات لخير مواطنيها، ولحكومات الولايات كالحكومة الفيدرالية سلطة فرض الضرائب والرسوم لجمع الأموال اللازمة للقيام بهذه النشاطات، حيث تدير حكومات الولايات مستشفيات وعيادات لمعالجة المرضى، ويتخذ مسؤولو الصحة العامة تدابير لمنع انتشار الأمراض، كما يقومون بفحص المواد الغذائية والأدوية للتأكد من سلامة تناولها، ويفرضون إجراء الفحوص الطبية الدورية لطلبة المدارس، ويفحصون الماشية التي تستخدم لإنتاج الألبان وللتأكد من خلوها من الدرن وغيره من الأمراض الخطيرة، ومصالحة الصحة العامة في الولاية مسؤولة أيضاً عن الترخيص للأطباء والمرضى والصيادلة وسائر العاملين في الحقل الصحي بممارسة هذه المهنة^[27].

وتقوم غالبية البلديات أيضاً بدعم المستشفيات والعيادات العامة، وفي العديد من الحالات تقدم خدمات صحية مجانية للعاجزين عن دفع نفقاتها، ومن التدابير الصحية أيضاً جمع النفايات وبناء شبكات المجاري الصحية وشبكات تصريف المياه ومراقبة تلوث الهواء وضبط الضجيج^[28].

تاسعاً: تنفيذ القرارات الحكومية:

إن قرارات الحكومة الاتحادية ومقرها واشنطن تطبق على أي فرد يعيش داخل حدود البلاد، في حين تطبق قرارات حكومات كل من الولايات الخمسين على الناس المقيمين في تلك الولايات، ورغم هذا المد والجزر المستمر في طبيعة التوازن بين الولايات والحكومة الفيدرالية، تظل العلاقة في جوهرها علاقة شراكة، فالحكومة الفيدرالية لا يمكنها في الواقع تنفيذ القوانين التي تصدرها دون تعاون حكومات الولايات، وحكومات الولايات لا يمكنها تنفيذ سياساتها دون الاموال الفيدرالية التي تأتي إليها في شكل [منح] بعضها مشروط بإنصاف الولايات لقواعد بعينها تفرضها الحكومة الفيدرالية، ولا يمكن في الواقع فهم الكثير مما يدور في الولايات المتحدة الأمريكية دون اخذ الطابع الفيدرالي للدولة في الاعتبار، وذلك بدءاً بطبيعة العملية السياسية ومروراً بطبيعة المؤسسات والمنطق الذي تقوم عليه هياكلها وقواعدها الداخلية ووصولاً الى تحليل الخطاب السياسي بين القوى المختلفة، صحيح ان هناك أموراً تظل بحكم الدستور من اختصاص الحكومة الفيدرالية وحدها، إلا أن مساحة الشراكة أوسع للغاية، ومع ان الولايات ملزمة بتطبيق القوانين الفيدرالية إلا أن الحكومة الفيدرالية ليس بمقدورها تنفيذ هذه القوانين فعلاً إلا بالتعاون مع حكومات الولايات، لأن توزيع الصلاحيات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات يقوم على أساس من الشراكة^[29].

عاشراً: توزيع الصلاحيات التنفيذية للمجمع الانتخابي :

ربما تكون طبيعة العملية الانتخابية هي أهم تجليات الطابع الفيدرالي للدولة الأمريكية، فهي عملية بالغة التعقيد والتشابك لان القواعد والقوانين الحاكمة لها تختلف اختلافات كبيرة من ولاية الى اخرى، صحيح ان الدستور والقوانين الفيدرالية تنظم بعض جوانب العملية الانتخابية، إلا ان الغالبية العظمى من المسائل الفنية تقع ضمن اختصاص الولايات، فعلى سبيل المثال لا يوجد في الولايات المتحدة قانون فيدرالي يلزم الحكومة بتسجيل الناخبين، بل لا يوجد حتى ما يلزم حكومات الولايات بتسجيل من وصلوا الى السن القانونية في قوائم الناخبين، فهي مسؤولية المواطن وحده الذي عليه ان يسعى لتسجيل نفسه في قوائم الناخبين، إلا أن هذا المواطن إذا سعى لذلك فعلاً -إنما يصطدم بعشرات من القواعد التي تختلف بشكل كبير من ولاية لأخرى، اما فيما يتعلق بالعملية الانتخابية نفسها، فإن ما ينص عليه الدستور والقوانين الفيدرالية إنما يضع الخطوط العامة العريضة ثم يترك ما دون ذلك للولايات، ويصدق ذلك حتى على عملية انتخاب الرئيس التي حظيت بالنصيب الاعلى من التفصيل في الدستور بالمقارنة بغيرها من انتخابات المناصب الفيدرالية الأخرى، فقد نص الدستور الأمريكي على انتخاب الرئيس انتخاباً غير مباشر عبر ما يسمى المجمع الانتخابي، ومع وجود تعقيدات في انتخاب الرئيس ولكن السبب يعود في الطابع الفيدرالي للدولة، فعند كتابة الدستور الأمريكي كان احد أهم الخلافات الجوهرية بشأن اختيار الرئيس هو الخلاف الذي نشأ بين الذين تخوفوا من إعطاء المؤسسة التشريعية حق اختيار الرئيس بما يؤدي الى تركيز مزيد من السلطة في يدها، فكان الحل الوسط هو جعل انتخاب الرئيس يتم عبر انتخاب غير مباشر -لا هو في يد الجماهير كلية ولا هو في يد أعضاء المؤسسة التشريعية التي صار دورها بحكم الدستور لا يتم إلا إذا انقسم المنتخبون [أعضاء المجمع الانتخابي] بالتساوي بين المرشحين^[30].

أحد عشر: توازن الخطاب السياسي بين الولايات والاتحاد:

تلعب الفيدرالية دوراً محورياً في تشكيل الخطاب السياسي في الولايات المتحدة، حيث لا يزال التوازن بين دور الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات يتخلل الخطاب السياسي بشأن كل القضايا العامة تقريباً، ومن الجدير بالذكر أن المدافعين عن دور اكبر للولايات في إحدى القضايا قد يكونون من أنصار دور أكبر للفيدرالية في قضايا أخرى، بل ان الفارق الرئيسي بين الليبراليين والمحافظين في الولايات المتحدة إنما يدور في جوهره حول هذه القضية، فالليبراليون يطالبون بدور أكبر للحكومة الفيدرالية لحماية الأقل حظاً بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي أي محدودي الدخل والأقليات، بينما يطالب المحافظون برفع يد الحكومة الفيدرالية عن الاقتصاد وحماية الحقوق المدنية وتدعيم دورها في القضايا المتعلقة بالقيم الاخلاقية فقط، فبينما يطالب الليبراليون ببرامج فيدرالية لدعم الفئات الاقتصادية الأقل حظاً، وقوانين فيدرالية لحماية الاقليات، فمثلاً يناصر المحافظون إصدار قوانين فيدرالية لحظر الاجهاض أو إقامة الصلوات في المدارس^[31].

ومع كل ما تقدم نلاحظ بان المسؤول الأمريكي لا يمكن له الخروج عن ما منحه له القوانين والدستور من الصلاحيات، بل على العكس سوف توجه له اصابع الاتهام في حال حصول اي تجاوز على القانون، وهذا بحد ذاته يعد الضمانة الحقيقية للحفاظ على وحدة القرار.

المطلب الثالث: توزيع السلطات التشريعية والقضائية:

تقوم السلطة التشريعية الاتحادية [الكونغرس] بسن القوانين الاتحادية التي تنظم عمل المؤسسات في الولايات، وبالوقت نفسه فإن السلطات التشريعية في الولايات تمارس دوراً يوازي عمل المؤسسة التشريعية الاتحادية باختلاف الاختصاص، والى جانب ذلك فان السلطة القضائية كذلك تنوزع في طبيعة عملها بين الاتحاد والولايات مع تنوع المحاكم وفق طبيعة القضايا التي تعالجها، ولأجل فهم ذلك سوف نتناول كل من السلطتين التشريعية والقضائية وعلى المستويين الاتحادي والولاياتي.

أولاً: توزيع السلطات التشريعية:

إن الوظيفة الأساسية للكونغرس بمجلسيه هي الوظيفة التشريعية، وللكونغرس الحرية الكاملة في سن التشريعات ولا يقيد في ذلك إلا ما ينص عليه الدستور من حقوق أساسية للأفراد وللولايات إذ لا يجوز المساس بها^[32]. وتؤثر الفيدرالية على طبيعة المؤسسات السياسية نفسها، فالصيغة الفيدرالية وحدها هي التي تشرح طبيعة الاختلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ، فقد نشأ مجلس الشيوخ لحماية الولايات الأصغر التي تجد نفسها في موقع الأقلية في مجلس النواب الذي يقوم التمثيل فيه على أساس عدد السكان، ومن ثم عكست كل القواعد الحاكمة لعمل مجلس الشيوخ ذلك الطابع، فصار المجلس يعطي حقوقاً هائلة للأقلية-أية أقلية- خصوصاً من الناحية العددية، فعلى سبيل المثال فإن الكثير من عمل مجلس الشيوخ يتم عن طريق أغلبية الثلثين، لا الاغلبية البسيطة، كما هو الحال في مجلس النواب، الأمر الذي يعطي ثقلاً كبيراً للأقلية، حيث يصبح بإمكانها تعطيل ما تريده الأقلية إذا لم تكن هذه الاغلبية قوية متماسكة^[33]. ومن أجل فهم طبيعة توزيع الصلاحيات التشريعية الموزعة بين الكونغرس الاتحادي وكونغرس الولايات ينبغي دراستها منفصلة وكما يأتي:

1-سلطات الكونغرس الاتحادي:

منحت الفقرة [8] من المادة الأولى من الدستور الأمريكي الذي منح الكونغرس على وجه التخصيص [27] سلطة مختلفة، زيادة على ذلك خولته المادة الرابعة سلطة قبول ولايات جديدة في الاتحاد، كما خوله التعديل السادس عشر تحصيل الضرائب الفدرالية على الدخل، وللكونغرس سلطة التنفيذ بالنسبة للتعديلات الثالث عشر الذي يخص العمل بالإكراه، والرابع عشر الذي يخص منح الجنسية الأمريكية، والخامس عشر الذي يتضمن حق التصويت في الانتخابات، والتاسع عشر الذي يعطي للمرأة حق الانتخاب، أما التعديلات الرابع والعشرون والسادس والعشرون فهما بخصوص تحديد السن القانوني للانتخاب، ويمكن تقسيم سلطات الكونغرس الى قسمين هي:-

أ-السلطات الدستورية التشريعية^[*]: حيث تدخل ضمنها سلطة فرض وتحصيل الضرائب والرسوم وتسديد الديون وتقديم الأموال للدفاع عن الولايات المتحدة وتحقيق الرفاهية لها، كذلك فإن السلطة التجارية هي من صلاحيات الكونغرس الاتحادي، حيث يحظى الكونغرس بسلطة تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية والولايات المختلفة ومع القنصل الهندي، ويحظى الكونغرس أيضاً [بسلطة سك العملة-النقود] ويحظر على الولايات أن تكون لها عملة خاصة بها، وللكونغرس الاتحادي أيضاً سلطة الاقتراض، حيث يمكن للكونغرس [أن يقترض الأموال بضمن حكومة الولايات المتحدة] ويعمل في اغلب الأحوال على إصدار سندات حكومية لتمويل الحروب أو مساعدة الحكومة على تمويل برامج اجتماعية جديدة، أما سلطة الحرب فقد منح الدستور الكونغرس السلطة المطلقة لإعلان الحرب في حين يشغل الرئيس منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهناك سلطات ضمنية أخرى حيث يشرف الكونغرس كذلك على إجراءات منح الجنسية الأمريكية، وعلى النظام البريدي [إنشاء مكاتب بريدية، وإصدار التشريعات الخاصة بالغش البريدي أو غيره من الصور الأخرى لإساءة استخدام البريد]، وبراءات الاختراع وحقوق الطبع، والموازن والمقاييس الموحدة، والقضاء الفدرالي، ويمكن للكونغرس بالنسبة لهذه السلطة الأخيرة إنشاء محاكم فدرالية جديدة فيما دون المحكمة الدستورية أو تغيير الاختصاص أو بعض أنواع من القضايا التي تنظر أمام المحاكم الفدرالية الأدنى^[34].

ب-السلطات الدستورية غير التشريعية: وللكونغرس الاتحادي سلطة انتخاب الرئيس ونائيه، فإذا لم يحصل أي مرشح على أغلبية أصوات الهيئة الناخبة [وعددها 270 صوتاً في الوقت الحاضر] يتولى مجلس النواب اختيار رئيس الجمهورية من خلال مؤتمر يعقد لذلك الغرض إذ يشارك مندوبو الولايات البالغ عددهم [50] مندوباً [بواقع ممثل واحد لكل ولاية والمرشح الذي يفوز بالرئاسة يتوجب عليه الحصول على [26] صوتاً من الأصوات الخمسين]، فيما يتولى مجلس الشيوخ اختيار نائب الرئيس، وجاء التعديل الخامس والعشرون الفقرة الثانية [عندما يشغر منصب نائب الرئيس يقوم الرئيس بتسمية نائب رئيس يتولى هذا المنصب بعد حصوله على أغلبية الأصوات في مجلسي الكونغرس، وللكونغرس أيضاً سلطة توجيه الاتهام، حيث يوجه مجلس النواب الاتهام ضد [المسؤول المتهم] ويعمل مجلس الشيوخ كهيئة محلفين يمكنها أن توقع العقوبة بالمتهم بأغلبية الثلثين، أما سلطة التصديق على التعيينات الرئاسية والمعاهدات، فيتولى مجلس الشيوخ هذه الصلاحية، وغالباً ما يصادق مجلس الشيوخ على اختيار الرئيس لمناصب الوزراء أو القضاة في المحكمة الدستورية العليا، كذلك على السفراء وكبار الموظفين^[35].

وقد قام الكونغرس فعلاً بإصدار عشرات التشريعات التي تلزم الولايات بسياسات معينة على أساس أن هذه السياسات تقع ضمن [اللازم] لتنفيذ الكونغرس لصلاحياته الدستورية، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو ان الكونغرس استغل بند الدستور الذي ينص على صلاحية الكونغرس في الاشراف على التجارة بين الولايات [وليس داخلها] على نحو واسع للغاية، إذ صار كل ما يمكن أن يؤثر على تلك التجارة واقعاً تحت صلاحيات الكونغرس، وبالتالي الحكومة الفيدرالية^[36]، ويتمتع مجلس الشيوخ الأمريكي بكافة سلطات مجلس النواب، إلا انه وحده يملك حق الموافقة على التعيينات الرئيسية وإعلان الحرب وإقرار المعاهدات الدولية^[37].

2-سلطات الكونغرس الولاياتي:

أما الفرع التشريعي في الولايات فإنه باستثناء ولاية نبراسكا التي تتألف هيئتها التشريعية من مجلس واحد [49] سيناتور، فإن الهيئة التشريعية في جميع الولايات تتألف من مجلسين، يسمى المجلس الأعلى عادة مجلس الشيوخ، ويسمى المجلس الأدنى مجلس النواب او مجلس المندوبين او الجمعية العامة، والمجلس الثاني هو في جميع الاحوال تقريباً الأكبر من حيث عدد الاعضاء، وفي غالبية الولايات تكون مدة ولاية أعضاء مجلس الشيوخ اربع سنوات ومدة ولاية المجلس الأدنى سنتين، كل ولاية مقسمة الى دوائر انتخابية يختار فيها الناخبون ممثلهم في الهيئة التشريعية، وفقاً لقرار صادر عن المحكمة العليا في عام 1964، فإن هذه الدوائر متساوية قدر الامكان في عدد سكانها، مما يضمن المساواة في التمثيل بين مناطق المدن المزدحمة بالسكان والمناطق الريفية القليلة

السكان، ويجب ان يكون عضو الهيئة التشريعية في العادة من المقيمين لمدة سنة على الأقل قبل الانتخابات في الدوائر التي تنتخبه، والعملية التشريعية في الولاية شبيهة الى حد كبير بالعملية التشريعية في الكونغرس الفيدرالي، فمشاريع القوانين يقدمها اعضاء من أي من المجلسين الى مجلسهم، ثم تحال الى اللجان للدراسة وعقد جلسات الاستماع وتقديم التوصيات، وبعد ان يجتاز مشروع القانون مرحلة اللجان بنجاح، يحال الى المجلس لمناقشته والتصويت عليه، وإذا حظي مشروع القانون بموافقة هذا المجلس يحال الى المجلس الآخر للموافقة عليه، وفي حالة وجود خلاف بين المجلسين يحال مشروع القانون الى لجنة مشتركة من اعضاء المجلسين تعالج الامر وتتوصل الى صياغة يرضى عنها المجلسان، وبعد موافقة المجلسين على مشروع القانون، يحال الى حاكم الولاية للتوقيع عليه، وفي جميع الولايات ما عدا ولاية [نورث كارولينا] يتمتع حاكم الولاية -على غرار رئيس الولايات المتحدة- بحق النقض ورد القانون، وعندها يمكن للهيئة التشريعية بأكثرية ثلثي أصوات مجلسيهما- في بعض الولايات بالأكثرية البسيطة فقط ان تصدر ذلك القانون رغم رده من قبل الحاكم^[38].

اما الصلاحيات المتشابهة بين الكونغرس الاتحادي وكونغرس كل ولاية فهي اولاً: سن القوانين، وثانياً: المراقبة، فلكي يضمن الكونغرس أن الفرع التنفيذي يطبق القوانين على الوجه الذي قصده، تفحص لجان متباينة بالكونغرس أعمال مئات من البرامج الحكومية، وثالثاً: إقرار الميزانية، حيث فوض الدستور الأمريكي الكونغرس في الأمور المالية، فمنحه سلطة مطلقة في القضايا المالية سواء سلطة اعتماد الأموال أو سلطة الضرائب^[39].

هناك اتجاهاً جديداً يميل لحماية حقوق الولايات بدأ يظهر منذ أواخر السبعينات داخل المحكمة العليا نتيجة لتعيين الرؤساء الجمهوريين لعدد من أعضاء المحكمة العليا، غير أن هذا الاتجاه لم يبرز بوضوح إلا في أوائل التسعينات، حيث أصدرت المحكمة العليا خصوصاً منذ عام 1995 عدداً من الأحكام أبطلت تشريعات عدة، أصدرها الكونغرس، حيث رأته المحكمة غير دستورية لتجاوزها على حقوق الولايات، ولعل هذا هو احد الاسباب المهمة التي جعلت تعيينات المحكمة العليا احد القضايا الانتخابية المهمة في انتخابات الرئاسة عام 2000 ، لأن اختيار الرئيس بوش الابن لقضاة جدد سيكون له دور بالغ الأثر في تحديد التوجهات التي سوف تتبناها المحكمة طوال العقد القادم في التعامل مع الكثير من القضايا وعلى رأسها بالطبع العلاقة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات^[40].

ثانياً: توزيع الصلاحيات القضائية:

قسّم الكونغرس في مؤتمره التأسيسي الأول، وفي أول جلسة له البلاد إلى مناطق، وأنشأ محاكم فدرالية لكل منطقة، ومن ذلك المنطلق تطورت الهيكلية الحالية للمحاكم الفدرالية لتصبح مؤلفة من المحكمة العليا، و 11 محكمة استئناف و 95 محكمة منطقة، وثلاث محاكم ذات سلطات خاصة، ولا يزال الكونغرس يتمتع حتى اليوم بسلطة إنشاء المحاكم الفدرالية أو إلغائها، وتحديد عدد القضاة في النظام القضائي الفدرالي، لكنه لا يملك صلاحية إلغاء المحكمة العليا، وتختص المحاكم الفدرالية بالنظر في القضايا التي تتناول التأويلات الدستورية، والمسائل المتعلقة بالقانون البحري، كذلك عندما تكون الأطراف المتنازعة أو الخصوم في القضية الولايات أو إحدى الولايات أو أحد المواطنين في إحدى الولايات يقيم دعوى على ولاية أخرى، وتتمتع باختصاصات متعددة وهي الاختصاص المطلق والاختصاص المشترك والاختصاص الاصلي والاستئنافي، ويمكن تقسيم المحاكم الفدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أربعة مستويات وهي^[41]:

- 1- المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية ولها اختصاصان [الاصلي والاستئنافي]^[*].
- 2- محاكم الاستئناف حيث يلجأ اليوم كثير من الأطراف الخاسرة في محاكم المناطق إلى استئناف قضاياهم أمام إحدى محاكم الاستئناف في الولايات المتحدة.
- 3- محاكم المناطق وهي المحاكم الفدرالية الوحيدة التي بها هيئة محلفين كبرى [التي تقوم بتوجيه الاتهام للأفراد بعد توافر الأدلة الكافية التي تبرز المحاكمة الجنائية]، وهيئة محلفين صغرى لمحاكمة المدعى عليهم.
- 4- المحاكم الخاصة التشريعية وهي المحاكم التي يقوم الكونغرس الاتحادي بإنشائها لكي تخدم غرضاً خاصاً ويعتلي منصبها أشخاص لمدد محددة.

أما الفرع القضائي في الولايات الأمريكية فإنه ينص الدستور الأمريكي في المادة الرابعة منه على احترام كل ولاية للولايات الاخرى بقوانينها واجراءاتها القضائية، ولمواطني كل ولاية حق التمتع بجميع الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها المواطنون في مختلف الولايات، وتضمن الولايات المتحدة لكل ولاية في الاتحاد حكومة ذات نظام جمهوري وتحمي كل منها من الغزو، كما يقوم الاتحاد بناءً على طلب الهيئة التشريعية والسلطة التنفيذية بحماية الولاية من اعمال العنف الداخلية^[42].

ويتكون جزء من حكومة كل ولاية من نظام محاكم تنظر في القضايا المدنية بين المواطنين العاديين، وفي الدعاوى بين المواطنين العاديين من جهة وحكومة الولاية او الحكومات المحلية من جهة اخرى، كما تنظر في القضايا الجنائية أي التي تحصل فيها مخالفة للقوانين الجنائية، ويبقى جهاز المحاكم هذا فرعي الحكومة الأخرين كلاً ضمن حدوده التي يعيّن لها دستور الولاية، أن نظام محاكم الولاية ليس تابعاً للقضاء الفيدرالي، ويتألف من مجموعة من المحاكم تماثل نمط المحاكم الفيدرالية، ويبدأ نظام المحاكم هذا بالقضاء المحلي الصنف كقضاة الصلح، تليه في التدرج صعوداً مجموعة من المحاكم المتوسطة ثم محاكم الاستئناف ثم المحكمة العليا في الولاية على قمة الهرم، وبالإضافة الى المحاكم ذات الصلاحيات العامة هناك في عدة ولايات محاكم ذات صلاحيات خاصة، وجميع المحاكم تقريباً فيها محاكم حسبيه للإشراف على تنفيذ الوصايا، كما ان في العديد من الولايات محاكم للأحداث تختص في النظر بالقضايا التي يرتكب فيها الأحداث أعمالاً مخالفة للقانون، وهناك محاكم للعلاقات الداخلية تنظر في قضايا الخلافات العائلية، كما أن هناك محاكم المطالبات الصغرى التي تنظر في قضايا الديون الصغيرة دون الديون الكبيرة للمتقاضين، ويترأس جلسات المحاكمات قضاة يكونون في العادة منتخبيين، ولكن بعض قضاة الولايات يعينهم حاكم الولاية أو هيئتها التشريعية، وتتراوح فترة ولاية القضاة في محاكم الدرجات العليا بين ست سنوات وخمسة عشرة سنة، أما قضاة محاكم الدرجات

الدنيا فتكون فترات ولايتهم أقصر، وتضمن للمتهمين بارتكاب جرائم جنائية محاكمة من قبل هيئة محلفين، أما الاستئنافات فينظر فيها قضاة أو لجان قضائية ولا يمكن وفق نص الدستور الفيدرالي أن يعاقب أي متهم عن نفس الجرم مرتين، وعلى غرار النظام القضائي الفيدرالي هناك نوعان من هيئات المحلفين، هيئة المحلفين الكبرى [أي هيئة محلفي الاتهام] وهي التي تقرر توجيه الاتهام أو عدمه الى الشخص المعني، ويقوم محامي الادعاء العام وهو موظف في الفرع القضائي الدعوى ضد المتهم، وإذا لم يكن المتهم قادراً على توكيل محامٍ عنه يتعين على الولاية تأمين محامٍ للدفاع عنه وذلك على نفقتها هي، ولكل مدينة جهاز للمحاكم خاص بها، وللمدن الكبرى أنواع مختلفة من المحاكم للنظر في قضايا مختلفة أمثال مخالفات السير وجرائم الأحداث والعلاقات الداخلية والمطالبات الصغيرة وما شابه، وفي بعض المدن ينتخب القضاة ولمدة محددة، وفي مدن أخرى يعينهم المجلس البلدي أو الهيئة البلدية أو حاكم الولاية أو هيئة عامة أخرى أو مسؤول آخر^[43].

وهنا ينبغي الإشارة الى ان السلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية قد بقيت مصانة من التجاوزات والتدخل في شؤونها، فكان ذلك هو الضمان الحقيقي لاستمرار النظام السياسي منذ تاسيسه في عام (1789) الى يومنا هذا بدون تغيير جذري.

الخاتمة :

مما تقدم يتبين لنا بأن الحكومة الاتحادية في الولايات المتحدة تتمتع بالسلطات الحصرية في: تنظيم التجارة بين الولايات والتجارة الخارجية، وسك النقود، ومنح الجنسية للمهاجرين، وتشكيل القوات العسكرية وتدريبها، وشؤون الدفاع الأخرى، كما وتكون لها السيطرة التامة على الشؤون الخارجية.

أما في مجال السياسة الداخلية فقد تكون هناك مصالح متوازية ومتداخلة بين الحكومة الاتحادية وبين حكومات الولايات، بحيث يمكن ممارسة السلطة من قبل الحكومة المركزية وحكومات الولايات، وأهم هذه السلطات المتميزة مثلًا سلطة فرض الضرائب. وفي المجالات التي لا يذكر الدستور أنها من اختصاصات الحكومة المركزية، فيمكن لحكومات الولايات أن تتولى السلطة فيها، شرط أن لا يتناقض عملها مع الصلاحيات التي يمكن للحكومة المركزية أن تمارسها قانوناً. لذا قد تبني واضعوا الدستور الأمريكي بعض الاستراتيجيات لتحاشي وقوع نزاع بين مستويي الحكم، خاصة في مجال استخدام الصلاحيات المتميزة وهذه الاستراتيجيات تتمثل في: إعطاء الدستور الاتحادي سيادةً وسمواً أعلى من دستور الولايات، ففي حالة وجود تعارض بينهما يطبق الدستور الاتحادي.

ومن محاسن هذا النظام حسب وصف علماء السياسة بأنه نظام فدرالي تعاوني، إذ إن القدرة الفدرالية تكمن في استيعاب القضايا المحلية والتي تسهم في بناء الديمقراطية عن طريق إضفاء طابع اللامركزية على العمل السياسي، حيث توصف الولايات بأنها مختبرات ديمقراطية.

الاستنتاجات:

ووفق كل ما طُرح نستنتج بأن:

- 1- أن السلطات الرئيسية والتي تمثل جوهر عمل الدولة وعلاقاتها الخارجية بالدول الأخرى وسلطات الحرب والدفاع بقيت من صلاحية الاتحاد الفيدرالي.
- 2- أهمية توزيع الصلاحيات التنفيذية بين الاتحاد والولاية، حيث ان الدستور الفيدرالي ترك معظم الصلاحيات الفيدرالية التي لم ينص عليها الى الولاية والمدن من قبيل صلاحية الانفاق على التعليم وإدارة ملفات الخدمات ومسؤولية الامن الداخلي للولاية.
- 3- تعمل الولايات الأمريكية على تنفيذ القوانين التي يصدرها الكونغرس الاتحادي، بالإضافة الى أن كونغرس كل ولاية سوف يصدر التشريعات والقوانين بما يتلاءم ومصصلحة الولاية على أن لا يتعارض مع التشريع الاتحادي.
- 4- جرى تقسيم السلطة القضائية بين المحاكم الفيدرالية ومحاكم الولايات بما لا يتقاطع مع نوع الاختصاص.

الهوامش:

¹ - حافظ علوان حمادي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2001، ص 257. وينظر أيضاً: ستيف فرايزر و غاري غرستل، الطبقة الحاكمة في امريكا: تأثير الاثرياء والنافذين في دولة ديموقراطية، ترجمة حسان البيستاني، الدار العربية للعلوم، الطبعة الاولى، بيروت-لبنان، 2006، ص 45 وما بعدها. وينظر أيضاً: عوني عبد الرحمن السباعوي، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2010، ص 93 وما بعدها

* - يشار الى موضوع الاتحاد الفيدرالي القسري بأنه ليس من صلاحية الولايات المنضوية في الاتحاد الاقدام على اعلان انفصالها، فقد كانت تجربة الحرب الاهلية خير مثال، عندما أعلنت سبع ولايات امريكية جنوبية انفصالها عن الاتحاد الفيدرالي عام 1860 وهي ولايات [كارولينا الجنوبية وجورجيا والاباما وفلوريدا وميسيسيبي وتكساس] وشكلت [حلف الولايات المتحدة] بسبب فوز الرئيس [ابراهام لنكولن] في الانتخابات الرئاسية وهو من الحزب الجمهوري، وانتخبت الولايات الانفصالية رئيساً

جديداً لها [جيفرسون دايفيس] وهو وزير حربية الولايات المتحدة السابق وبطل حرب المكسيك، وانضمت إليها أربع ولايات أخرى من ولايات الجنوب العليا وهي ولايات [فرجينيا وكارولينا وتنسي واركساس]، وحاول الرئيس [لنكولن] إعادة الولايات المنفصلة إلى الاتحاد إلا أن هؤلاء باتوا يعتبرون أنه من المستحيل التعاون مع الرئيس الجديد ومع حزبه الجمهوري بسبب مطالبتهم بوجوب حماية الرق في جميع أنحاء الولايات المتحدة، عندها بدأت الحرب الأهلية في عام [1861] على اعتبار أن الانفصال يسمح بإلغاء نظام الرقيق نهائياً في الشمال، وعلى أثر ذلك أصدر الرئيس [لنكولن] عام 1863 قرار تحرير العبيد، ولكن الحرب استمرت إلى أن خسرت الولايات الجنوبية الحرب وانتهت الحرب في 4-9-1865 وأعيدت الولايات الانفصالية إلى الاتحاد، وبعد خمسة أيام من انتهاء الحرب الأهلية اغتيل الرئيس [لنكولن] في مسرح [فورد] في العاصمة واشنطن على يد ممثل مسرحي يدعى [جون ديكلير بوث]. للمزيد ينظر: عوني عبد الرحمن السبعوي، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 153-167. وينظر أيضاً: ج. الان تار، الولايات المتحدة: الدستور الباقي-التحديات الجديدة، ترجمة: AMM Arabic Translation & Interpretation Services Inc، مجموعة باحثين في حوارات حول الأصول الدستورية والهيكل التنظيمية والتغير في البلدان الفيدرالية، سلسلة كتيبات الحوار العالمي حول الفيدرالية، الجزء الأول، منتدى الاتحادات الفيدرالية والرابطة الدولية لمراكز الدراسات الفيدرالية، كندا، 2007، ص 50

2 - رونالد ل. واتس، الأنظمة الفيدرالية، ترجمة: غالي برهومة ومها بسطامي ومها تكللا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، طبعة خاصة، كندا، 2006، ص 27-28

3 - جورج اندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، منتدى الاتحادات الفيدرالية، الطبعة الأولى، كندا، 2005، ص 50

4 - مكتب برامج الاعلام الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية، موجز التاريخ الأمريكي، مدير تحرير الطبعة العربية: مفيد الديك، 2006، ص 68-69

5 - جورج اندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، مصدر سبق ذكره، ص 21

6 - ريتشارد شرودر: مستشار وزارة الخارجية الأمريكية، موجز نظام الحكم الأمريكي، إصدارات وزارة الخارجية الأمريكية، 2006، ص 74

* - نصت الفقرة الثامنة من المادة الأولى من الدستور الأمريكي على: ستكون للكونغرس سلطة فرض وتحصيل الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس، لتسديد الديون، وإقامة الدفاع المشترك، وتحقيق الرفاهية العامة للولايات المتحدة، ولكن يجب أن تكون جميع العوائد والرسوم والمكوس متشابهة في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وللكونغرس سلطة اقتراض الأموال لحساب الولايات المتحدة وتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية وبين الولايات المتحدة ومع قبائل الهنود ووضع قاعدة موحدة لمنح حقوق الجنسية، وقوانين موحدة فيما يتعلق بمسألة الافلاسات في جميع أنحاء الولايات المتحدة وسك النقود وتنظيم قيمتها، وقيمة العملة الأجنبية وتحديد وحدة القياس للموازين والمكاييل، وفرض العقوبات على تزييف الأوراق المالية والسندات والعملة المعدنية المتداولة في الولايات المتحدة، وإنشاء مكاتب للبريد وطرق لانتقال البريد، والعمل على تقدم العلوم والفنون النافعة عن طريق ضمان الحق المطلق لمدة محدودة للمؤلفين والمخترعين في كتاباتهم واختراعاتهم، وإنشاء المحاكم ذات الدرجات الأقل من المحكمة العليا، وتعريف ومعاقبة أعمال القرصنة والجرائم الكبرى التي ترتكب في أعالي البحار والاعتداءات على القانون الدولي، وإعلان الحرب ومنح التفويضات بالنار والانتقام، ووضع القواعد الخاصة بالغانائم المستولى عليها في البر والبحر. ينظر: لاري إلويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، 1996، ص 336

7 - إميل هوبنر، النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: عدنان عباس علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2009، ص 47. للمزيد ينظر: اليس كاتز، الولايات المتحدة الأمريكية: حكومة فيدرالية ذات صلاحيات محدودة، ترجمة: مها بسطامي، مجموعة باحثين في حوارات حول توزيع السلطات والمسؤوليات في البلدان الفيدرالية، سلسلة كتيبات الحوار العالمي حول الفيدرالية، الجزء الثاني، منتدى الاتحادات الفيدرالية والرابطة الدولية لمراكز الدراسات الفيدرالية، كندا، 2007، ص 42 وما بعدها

** - النموذج الاندماجي أو التشابكي للفيدرالية: يتضمن الكثير من الصلاحيات المشتركة وغالباً ما تقوم الوحدات المكونة بإدارة القوانين أو البرامج التي يتم تشريعها على المستوى المركزي، وتمثل هذا النموذج ألمانيا، وطبقاً لهذا النموذج فإن مواضيع معينة تكون قاصرة على مستوى معين من مستويي الحكومة [مثل الدفاع للحكومة الفيدرالية]، ولكن معظم المواضيع تكون متزامنة حيث تضع الحكومة المركزية تشريعات عامة يمكن للوحدات المكونة تكميلها [دون معارضتها] من خلال التشريعات الخاصة بها، كما تقدم حكومات الوحدات المكونة برامج في تلك المجالات المتزامنة، ومن ثم تحتفظ الحكومة المركزية بجهاز خدمة مدنية صغير في المناطق يكون محدوداً بشكل كبير في مجالات الصلاحيات القاصرة عليها. للمزيد ينظر: جورج اندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، منتدى الاتحادات الفيدرالية، الطبعة الأولى، كندا، 2005، ص 19-20.

8 - جورج اندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، مصدر سبق ذكره، ص 19-20

9 - رونالد ل. واتس، الأنظمة الفيدرالية، مصدر سبق ذكره، ص 45

- 10 - منار الشوربجي، المداخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكي، مجموعة باحثين في الامبراطورية الامريكية: صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الثالث، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الاولى، القاهرة، 2002، ص 176
- 11 - المصدر نفسه، ص 176-177
- * - نصّ التعديل العاشر للدستور الأمريكي على: إن السلطات التي تفوض للولايات المتحدة بمقتضى الدستور ولم تحضر بواسطته على الولايات يحتفظ بها للولايات كل على حدة أو للشعب. ينظر: لاري إلويز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الاولى، مصر، القاهرة، 1996، ص 347
- 12 - إميل هوبنر، النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص 48
- 13 - المصدر نفسه، ص 60-62
- * - تتجسد السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الامريكية في شخص الرئيس الأمريكي، فهو نقطة الارتكاز في النظام السياسي الأمريكي، ومهمته مهمة خارقة وصعبة وتوصف مسؤوليته واجباته بأنها مهمة تفوق البشر، وهذا التعبير في الحقيقة يكشف عن صعوبة مهمته وخطورتها وصعوبة الظروف المحيطة به أثناء ممارسته العمل الرئاسي، وتوصف مهمته كذلك بأن التحدي الخاص بالرئاسة هو السحر او الافتتان المرتبط بالرئاسة. للمزيد ينظر: عزمي عبد الفتاح اسماعيل البشندي، الديمقراطية الامريكية وسياسة الضغط: دراسة في الفكر السياسي الأمريكي ونظم الحكم المقارنة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2009، ص 209
- 14 - حافظ علوان حمادي، النظم السياسية في اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص 281
- ** - المجمع الانتخابي: وهو عبارة عن مجموعة من المنتخبين يتم اختيارهم وفق شروط يحددها المجلس التشريعي في كل ولاية ويساوي عددهم عدد اعضاء هذه الولاية في مجلس النواب والشيوخ معاً، ومن ثم فان عدد اعضاء المجمع الانتخابي يساوي 538 "منتخباً" وهو عدد ثابت لأنه مساوٍ لعدد اعضاء مجلس الشيوخ [100] عضو ومجلس النواب [435] عضو فضلاً على ثلاثة أصوات لواشنطن العاصمة، معنى ذلك أن ولاية كبيرة من حيث عدد السكان مثل كاليفورنيا يكون نصيبها من أصوات المجمع الانتخابي 54 صوتاً [52 في مجلس النواب+عضوين في مجلس الشيوخ] بينما يكون لولاية ألاسكا ثلاثة أصوات فقط [نائب واحد في مجلس النواب+عضوين في مجلس الشيوخ]. للمزيد ينظر: منار الشوربجي، المداخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكي، مجموعة باحثين في الامبراطورية الامريكية: صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الثالث، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الاولى، القاهرة، 2002، ص 179
- 15 - منار الشوربجي، المداخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 178
- *** - ينظر الفقرة ثانياً وثالثاً من المادة الثانية من الدستور الأمريكي لسنة 1787 المعدل في لاري إلويز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص 340
- 16 - المصدر نفسه، ص 178
- 17 - ياسين محمد حمد العيثاوي، السياسة الامريكية بين الدستور والقوى السياسية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان-الأردن، 2009، ص 213 وما بعدها
- **** - لقد اشار جيمس ماديسون في ورقته [42] الى ضرورة ان تكون السلطات الخاصة بتنظيم العلاقة مع الدول الاجنبية هي من صلاحيات الحكومة الاتحادية، لأنها ستتولى عقد المعاهدات وارسال السفراء والوزراء والقناصل واستقبالهم. للمزيد ينظر: الكسندر هاملتون-جيمس ماديسون-جون جاي، الاوراق الفيدرالية، ترجمة عبد الاله النعيمي، الجزء الثاني، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى، العراق-بغداد، 2006، ص 357
- ***** - لقد طالب جيمس ماديسون في ورقته [41] وألكسندر هاملتون في ورقته [8] و [23] بضرورة تخويل الحكومة الفيدرالية مسؤولية الحفاظ على الامن من الخطر الخارجي، كذلك فان جان جي في ورقته [3] و [4] أكد بان حسنات سلامة وأمن المواطنين تكون موفورة أكثر في حال الاتحاد. للمزيد ينظر: الكسندر هاملتون-جيمس ماديسون-جون جاي، الاوراق الفيدرالية، ترجمة عمران أبو حجلة، مراجعة د. أحمد ظاهر، الناشر: دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، توزيع المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، 1996، ص 293-165-54-27-21
- 18 - ريتشارد شرودر: مستشار وزارة الخارجية الامريكية، موجز نظام الحكم الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 79-78
- 19 - منار الشوربجي، المداخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 183
- 20 - David C.Saffell & Harry Basehart، State and Logal Government، Politics and Public Policies: Eighth Edition، Published by Mc Grow Hill، 2005. P 29
- 21 - ريتشارد شرودر: مستشار وزارة الخارجية الامريكية، موجز نظام الحكم الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 80-91. وللمزيد ينظر: مايكل.أباغانو، تحدي الفعالية: الحكم المحلي في الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة مها بسطامي، مجموعة باحثين في حوارات حول الحكم المحلي ومناطق المدن الكبيرة في الدول الفيدرالية، سلسلة كتيبات الحوار العالمي حول الفيدرالية، الجزء السادس، منتدى الاتحادات الفيدرالية والرابطة الدولية لمراكز الدراسات الفيدرالية، كندا، 2007، ص 54 وما بعدها
- 22 - David C.Saffell & Harry Basehart، State and Logal Government، op.cit. P 225-227

- 23 - ريتشارد شرودر: مستشار وزارة الخارجية الأمريكية، موجز نظام الحكم الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 75
- 24 - المصدر نفسه، ص 75-77
- 25 - المصدر نفسه، ص 81
- 26 - المصدر نفسه، ص 75
- 27 - المصدر نفسه، ص 75
- 28 - المصدر نفسه، ص 81
- 29 - منار الشوربجي، المداخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 179 و ص 195
- 30 - جون دينان، حوارات معاصرة حول الرئاسة الأمريكية والكونغرس: هيئة الناخبين-تقسيمات انتخابية تشريعية والسلطات الحصرية، مجموعة باحثين في حوارات حول مجالات الحكم التشريعية والتنفيذية والقضائية في البلدان الفيدرالية، سلسلة كتيبات الحوار العالمي حول الفيدرالية، الجزء الثالث، منتدى الاتحادات الفيدرالية والرابطة الدولية لمراكز الدراسات الفيدرالية، كندا، 2007، ص 42 وما بعدها. وينظر أيضاً: منار الشوربجي، المداخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 181.
- 31 - منار الشوربجي، المداخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 184
- 32 - حافظ علوان حمادي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص 261
- 33 - منار الشوربجي، المداخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 183
- * -لقد طالب جيمس ماديسون في ورقته [44-45-46] الى أن تكون هذه السلطات من اختصاص الحكومة الفيدرالية. للمزيد ينظر: الكسندر هاملتون-جيمس ماديسون-جون جاي، الاوراق الفيدرالية، ترجمة عمران أبو حجلة، مصدر سبق ذكره، ص 326-343 وما بعدها
- 34 - ياسين محمد حمد العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 151-154
- 35 - ياسين محمد حمد العيثاوي، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان-الاردن، 2008، ص 85-86
- 36 - منار الشوربجي، المداخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 178
- 37 - جورج اندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، مصدر سبق ذكره، ص 44
- 38 - ريتشارد شرودر: مستشار وزارة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص 77-78 وللمزيد ينظر أيضاً David op.cit. P 147، State and Logal Government، C.Saffell & Harry Basehart
- 39 - ياسين محمد حمد العيثاوي، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 78-80
- 40 - منار الشوربجي، المداخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 178-179
- 41 - ياسين محمد حمد العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، مصدر سبق ذكره ص 50-57
- * -لقد اشار الكسندر هاملتون في ورقته [22] الى أهمية السلطة القضائية وضرورة تاسيس محكمة عليا تكون مخولة بتنظيم وحدة القضاء المدني ومصدر احكامه النهائية. للمزيد ينظر: الكسندر هاملتون-جيمس ماديسون-جون جاي، الاوراق الفيدرالية، ترجمة عبد الاله النعيمي، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص 200 وما بعدها
- 42 - منصور عبد الحكيم، الامبراطورية الأمريكية: البداية والنهاية، دار الكتاب العربي، الطبعة الاولى، دمشق-القاهرة، 2005، ص 276
- 43 - ريتشارد شرودر: مستشار وزارة الخارجية الأمريكية، موجز نظام الحكم الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 79-83

المصادر

اولا : الكتب باللغة العربية والمترجمة :

- 1- الكسندر هاملتون-جيمس ماديسون-جون جاي، الاوراق الفيدرالية، ترجمة عبد الاله النعيمي، الجزء الثاني، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى، العراق-بغداد، 2006
- 2- الكسندر هاملتون-جيمس ماديسون-جون جاي، الاوراق الفيدرالية، ترجمة عمران أبو حجلة، مراجعة د. أحمد ظاهر، الناشر: دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، توزيع المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، 1996
- 3- اليس كاتز، الولايات المتحدة الأمريكية: حكومة فيدرالية ذات صلاحيات محدودة، ترجمة: مها بسطامي، مجموعة باحثين في حوارات حول توزيع السلطات والمسؤوليات في البلدان الفيدرالية، سلسلة كتيبات الحوار العالمي حول الفيدرالية، الجزء الثاني، منتدى الاتحادات الفيدرالية والرابطة الدولية لمراكز الدراسات الفيدرالية، كندا، 2007

- 4- إميل هوبنر، النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: عدنان عباس علي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، أبو ظبي، 2009
- 5- جورج اندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، منتدى الاتحادات الفيدرالية، الطبعة الاولى، كندا، 2005
- 6- ج. الان تار، الولايات المتحدة: الدستور الباقي-التحديات الجديدة، ترجمة: AMM Arabic Translation & Interpretation Services Inc، مجموعة باحثين في حوارات حول الاصول الدستورية والهياكل التنظيمية والتغير في البلدان الفيدرالية، سلسلة كتيبات الحوار العالمي حول الفيدرالية، الجزء الاول، منتدى الاتحادات الفيدرالية والرابطة الدولية لمراكز الدراسات الفيدرالية، كندا، 2007
- 7- جون دينان، حوارات معاصرة حول الرئاسة الأمريكية والكونغرس: هيئة الناخبين-تقسيمات انتخابية تشريعية والسلطات الحصرية، مجموعة باحثين في حوارات حول مجالات الحكم التشريعية والتنفيذية والقضائية في البلدان الفيدرالية، سلسلة كتيبات الحوار العالمي حول الفيدرالية، الجزء الثالث، منتدى الاتحادات الفيدرالية والرابطة الدولية لمراكز الدراسات الفيدرالية، كندا، 2007
- 8- رونالد ل. واتس، الانظمة الفيدرالية، ترجمة: غالي برهومة ومها بسطامي ومها تكلا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، طبعة خاصة، كندا، 2006
- 9- ريتشارد شرودر: مستشار وزارة الخارجية الأمريكية، موجز نظام الحكم الأمريكي، اصدارات وزارة الخارجية الأمريكية، 2006
- 10- حافظ علوان حمادي، النظم السياسية في اوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2001
- 11- ستيف فرايزر و غاري غرستل، الطبقة الحاكمة في امريكا: تأثير الاثرياء والنافذين في دولة ديموقراطية، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم، الطبعة الاولى، بيروت-لبنان، 2006
- 12- عوني عبد الرحمن السبعوي، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2010
- 13- عزمي عبد الفتاح اسماعيل البشندي، الديمقراطية الأمريكية وسياسة الضغط: دراسة في الفكر السياسي الأمريكي ونظم الحكم المقارنة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2009
- 14- لاري إلويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الاولى، مصر، القاهرة، 1996
- 15- مايكل أباغانو، تحدي الفعالية: الحكم المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة مها بسطامي، مجموعة باحثين في حوارات حول الحكم المحلي ومناطق المدن الكبيرة في الدول الفيدرالية، سلسلة كتيبات الحوار العالمي حول الفيدرالية، الجزء السادس، منتدى الاتحادات الفيدرالية والرابطة الدولية لمراكز الدراسات الفيدرالية، كندا، 2007
- 16- منار الشوربجي، المداخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكي، مجموعة باحثين في الامبراطورية الأمريكية: صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الثالث، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الاولى، القاهرة، 2002
- 17- منصور عبد الحكيم، الامبراطورية الأمريكية: البداية والنهاية، دار الكتاب العربي، الطبعة الاولى، دمشق-القاهرة، 2005
- 18- مكتب برامج الاعلام الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية، موجز التاريخ الأمريكي، مدير تحرير الطبعة العربية: مفيد الديك، 2006
- 19- ياسين محمد حمد العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان-الاردن، 2009
- 20- ياسين محمد حمد العيثاوي، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان-الاردن، 2008

ثانياً : المصادر باللغة الانكليزية :

1- David C.Saffell & Harry Basehart، State and Logal Government، Politics and Public Policies: Eighth Edition، Published by Mc Grow Hill، 2005